خدمة الدين والقيود المالية وتداعياتها على الإنفاق الزراعي في الدول العربية

جمال قاسم حسن محمود

جمال قاسم للاستشارات الاقتصادية والاحصائية، أبوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة

يناير 2026

الملخص

واجهت العديد من الدول العربية المقترضة تحديات ناتجة عن صدمات وأزمات متعددة، كان من أبرزها تفاقم مستويات الدين العام وتدهور الأمن الغذائي، فقد لعبت هذه التحديات المدفوعة بالتطورات المحلية في بعض الدول العربية وتغيرات المناخ، وتقلبات الأسواق العالمية إلى تضييق الحيز المالي المتاح. وعليه، تبرز الحاجة إلى دراسة الترابط بين مستويات الدين العام والأمن الغذائي المستدام، وصياغة سياسات وتوصيات داعمة تساعد الدول على إدارة أعباء الدين، وتعزيز مرونتها الاقتصادية والغذائية.

اعتمدت الورقة البحثية على نموذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تغطي الفترة الزمنية 2005–2023 لبعض الدول العربية المقترضة التي توفرت حولها بيانات كافية، وشملت كل من: الاردن ولبنان ومصر وموريتانيا، والمغرب، وتونس، واليمن. لقد استندت الورقة البحثية إلى نموذج قياسي يهدف قياس أثر خدمة الدين والرصيد الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[1] على الانفاق الحكومي الموجه للقطاع الزراعي. إضافة إلى قياس أثر تذبذب أسعار الصرف على الانفاق على القطاع الزراعي وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو السكان.

توصلت النتائج، إلى أن عبء الدين يعتبر من أكثر العوامل التي تأثر في تشكيل أولويات الإنفاق الحكومي على القطاع والأنشطة الاقتصادية. فقد تبين أن ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي يؤدي بصورة مباشرة إلى تضييق الحيز المالي المتاح للإنفاق التنموي، مما يزاحم مخصصات الزراعة التي تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الحكومي في ظل محدودية الاستثمارات الخاصة. وقد أكدت هذه النتائج أن تحسين إدارة الدين العام خاصة عبر خفض كلفة خدمة الدين وإعادة هيكلة الالتزامات، حيث يمثل مدخل أساسي لخلق مساحة مالية مستدامة قادرة على دعم الإنتاج الزراعي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. كما أبرزت النتائج الدور المحوري للفائض الأولي كأداة مالية رئيسية يمكن من خلالها دعم الإنفاق الزراعي دون الحاجة إلى توسيع الاقتراض. كما يعكس تحقيق الفائض الأولي على قدرة الدول على ضبط الإنفاق الجاري وتحسين كفاءة الإيرادات، الأمر الذي يسمح بإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الزراعة. تشير النتائج إلى أن عبء الدين يظهر اتساق ذات دلالة عبر النماذج الثلاثة، مما يجعله أحد أهم محددات الاستدامة المالية في الدول العربية محل الدراسة.

[1] هو الفرق بين إجمالي الإيرادات الحكومية بما في ذلك الضرائب، الرسوم، والمنح، وإجمالي النفقات الحكومية بما في ذلك الإنفاق الجاري، الاستثماري، ومدفوعات الفوائد على الدين العام.

من جانب آخر، كشفت النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والنقدية مثل معدل نمو السكان وسعر الصرف تظهر تأثير جزئي، لكنها تحمل دلالات مهمة، حيث يدفع ارتفاع النمو السكاني الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والدعم الغذائي، مما يقلص الحيز المتاح للإنفاق على الزراعة. أما تقلبات سعر الصرف، فتنعكس بشكل مباشر على تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة وعلى قدرة الموازنات العامة على تمويل البرامج الزراعية المخططة، خاصة في الدول ذات الديون الخارجية المرتفعة. في المقابل، أظهرت الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي لا يعتبر محرك رئيسي للإنفاق الزراعي، مما يدل على أن مستوى الدخل الاقتصادي لا يترجم تلقائيا إلى دعم أكبر للقطاع الزراعي في غياب سياسات مالية واضحة وأولويات محددة.

لقد خلصت الدراسة إلى أن الاستدامة المالية وإدارة الدين العام تعتبر الركيزة الأساسية لتعزيز الإنفاق الزراعي في الدول العربية المقترِضة. كما أكدت النتائج على ضرورة تبني سياسات متكاملة تشمل ضبط مسار الدين العام، وتحسين الرصيد الأولي، وتعزيز الإيرادات، وتطوير سياسات زراعية أكثر مرونة، بما يتيح للدول مواجهة الضغوط المالية القائمة، وتقوية قدرتها على دعم الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي في المديين المتوسط والطويل.

مقدمة

واجهت الدول العربية المقترضة تحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية متفاقمة من أبرزها الارتفاع القياسي في مستويات الدين العام وتزايد انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي فرض ضغوط هيكلية مقلقة على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما أن تداخلها وترابطها عمق الأزمة وحد من قدرة الدول على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، مما أستدعى التعامل مع هذه التحديات بأولوية تأخذ بالاعتبار إعادة النظر في نماذج التمويل والتنمية وتعزيز العدالة الاقتصادية.

شهدت العديد من الدول العربية ارتفاع ملحوظ في مؤشرات الدين العام عقب جائحة كوفيد-19، نتيجة عدد من العوامل بما يشمل التقلبات الاقتصادية والتطورات المحلية وتداعيات الأزمات العالمية، كالحرب الروسية الأوكرانية. وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية العامة، حيث اضطرت الحكومات إلى خفض الإنفاق العام بما في ذلك تقليص دعم الغذاء والحد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والمياه.

اعتمدت الأمم المتحدة 17 هدف للتنمية المستدامة في عام 2015، من بين هذه الاهداف القضاء على الفقر وتحقيق صحة جيدة وتوفير تعليم عالي الجودة وتعزيز المساواة والعمل اللائق، وغيرها من الأهداف الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. في حين يحتل الهدف الثاني، والمتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 مكانة ذات أهمية في هذه الأجندة. ومع ذلك، فقد تفاقمت ظاهرة الجوع وانعدام الأمن الغذائي على نحو مقلق منذ عام 2015، نتيجة مجموعة من العوامل من أبرزها تفشي الأوبئة والنزاعات الداخلية وتغير المناخ واتساع فجوة عدم المساواة. يبقى التمويل أحد العقبات الرئيسة خاصة في ظل تصاعد أعباء المديونية وتراجع الموارد المتاحة.

تنطلق الورقة البحثية من فرضية مفادها أن ارتفاع الدين العام وخدمة الدين لا يؤدي فقط إلى أزمة اقتصادية فحسب، بل يمتد أيضا إلى تراجع قدرة الدول على ضمان الأمن الغذائي. وبالتالي، يدفع الدول إلى تقليص مخصصات دعم الغذاء والحد من الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية والإنتاجية. بناء على ذلك، برزت الأهمية لتحليل العلاقة بين عبء الدين العام ومستويات انعدام الأمن الغذائي، واستكشاف أوجه الترابط والتأثير المتبادل بينهما، وذلك بهدف تقديم مقترحات عملية للتخفيف من آثار هذه الأزمة المزدوجة وتعزيز مقومات الاستدامة الاقتصادية والغذائية في الدول العربية.

1. واقع المديونية العامة في الدول العربية

شهدت الدول العربية المقترضة خلال العقدين الأخيرين ارتفاع حاد في مستويات الدين العام سواء على مستوى الدين الخارجي أو الداخلي، وذلك نتيجة لتراكمات اقتصادية وتطورات محلية، إضافة إلى تحديات عالمية وإقليمية متلاحقة. فقد انعكست هذه التطورات على هيكل الموازنات العامة للدول، وبات عبء الدين يستنزف جزء كبير من الإيرادات العامة، مما ترتب على ذلك تقليص من قدرة الحكومات على تمويل برامج التنمية وتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

سجلت معظم الدول العربية المقترضة عجز سنوي في الميزانية نتيجة الفجوة المستمرة بين الإيرادات والنفقات، ويعزى ذلك إلى ضعف الإيرادات العامة الناتجة عن محدودية التنويع الاقتصادي. بينما شهد الإنفاق الجاري ارتفاعا ملحوظا بسبب توسع الحكومات في دعم السلع والطاقة، وكذلك زيادة بند الأجور في القطاع العام وضعف كفاءة الإنفاق الحكومي، إضافة إلى التضخم الإداري في العديد من دوائر الحكومة. نتيجة لذلك، لجأت الحكومات إلى تمويل العجز عبر الاقتراض سواءً الداخلي أو الخارجي.

يشكل تصاعد الدين العام مصدر قلق للعديد من الحكومات خاصة في ظل استمرار العجز المالي وضعف التنويع الاقتصادي وارتفاع النفقات الجارية. فقد انعكست هذه الأوضاع بشكل مباشر على تآكل الحيز المالي المتاح لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية وتحقيق التنمية البشرية. فكلما تفاقمت أعباء الدين تزايدت صعوبة تمويل المشاريع الإنتاجية والاستثمار في رأس المال البشري، مما أدى إلى تباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة وتراجع جودة الخدمات العامة. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الاقتراض يضاعف من قدرة الاقتصاد على الصمود في وجه الصدمات، مما يجعل المالية العامة أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة وأسواق التمويل. كما يؤدي ارتفاع مستويات الدين إلى تراجع التصنيف الائتماني للدولة وزيادة كلفة الاقتراض في المستقبل، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة من الاستدانة والعجز.

من ناحية أخرى، ارتبطت مستويات الدين المرتفع بانخفاض قدرة الحكومات على الاستثمار في البنية التحتية الصحية والمرافق التعليمية والتوسع في برامج الأمن الغذائي، وهذا بدوره انعكس سلبيا على جودة الخدمات وتفاقم معدلات الفقر. لذلك، أصبح من الضروري أن تلجأ الدول العربية إلى سياسات مالية أكثر انضباطا واستدامة، وتستند على تعزيز الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق وتوجيه الاقتراض نحو مشاريع تنموية ذات عائد اقتصادي واجتماعي ملموس، وبما يضمن الحد من المخاطر المالية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

1.1 المديونية العامة في بعض الدول العربية

أعتمد صندوق النقد الدولي في تقييم مستويات عبء الدين على مجموعة من الحدود والمعايير في إطار تحليل استدامة الدين للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تستخدم هذه المعايير لتقييم مدى قدرة الدول على تحمل أعباء الديون دون الإخلال بالاستقرار المالي أو التنموي. يقسم الدول إلى ثلاث فئات حسب متانة سياستها الاقتصادية والمؤسسية، وهي على النحو التالي قوية (Strong) ومتوسطة (Medium) وضعيفة (Weak)، ويوضح لكل فئة القيم الحدية (Thresholds) التي إذا تجاوزتها الدولة يعتبر دينها في منطقة الخطر (جدول 1).

جدول رقم (1) : الحدود المرجعية لعبء الدين لتقييم قدرة الدول على تحمل أعباء الدين

	Present value of external debt (in percent of)		External debt service (in percent of)		Present value of total public debt (in percent of)
	GDP	Exports	Exports	Revenue	GPD
Strong	55	240	21	23	70
Medium	40	180	15	18	55
Weak	30	140	10	14	35

Source: IMF (2018), GUIDANCE NOTE ON THE BANK-FUND DEBT SUSTAINABILITY FRAMEWORK FOR LOW INCOME COUNTRIES

لقد سجلت الدول العربية مستويات قياسية ومتفاوتة من المديونية العامة وبعضها تجاوزت النسبة فوق 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مثل السودان ولبنان، في حين فاقت النسبة في بعضها 80 في المائة إلى الناتج المحلي الاجمالي، لذلك أصبح مطلب اساسي من الدول العمل على ادخال إصلاحات جذرية في المالية العامة، وإعادة النظر في النماذج الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والاستدامة. فيما يلي نستعرض وضع المديونية بالنسبة لبعض الدول العربية المقترضة، وهي على النحو التالي:

تونس، تجاوز الدين العام عتبة 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[2]، مما يعكس تصاعد الضغوط المالية التي تواجهها البلاد في ظل تراجع الإيرادات وارتفاع النفقات. كما واجهت الحكومة ضغوطا متزايدة لإجراء إصلاحات هيكلية شاملة، تشمل ترشيد الإنفاق العام وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الحوكمة المالية، وذلك في محاولة لاستعادة التوازنات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.

لبنان، يواجه أزمة مالية خانقة في ظل تجاوز الدين العام نسبة 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهور مستوى الخدمات العامة، خاصة في قطاعي

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024

الصحة والتعليم إلى جانب تصاعد معدلات انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي بات يهدد الاستقرار المعيشي لفئات واسعة من السكان.

الاردن، تبنت الحكومة برامج إصلاحية متواصلة، بالرغم من ذلك لا يزال عبء الدين يشكل ضغوطا كبيرة على المالية العامة. فقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 75.3 في المائة في عام 2019 إلى نحو 88 في المائة في عام 2023، وبالتالي يبرز هنا الحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي.

السودان، شهد ارتفاع حاد في الدين الخارجي منذ عام 2022، نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية عقب تصاعد تطورات الأزمات الداخلية. فقد أدى ذلك إلى شلل مؤسسات الدولة وتراجع الإيرادات العامة وتوقف جهود الإصلاح الاقتصادي والتعاون مع المؤسسات الدولية. مما دفع الحكومة إلى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي لتلبية الاحتياجات العاجلة. كما تسببت الأزمة في نزوح ملايين المواطنين وتدمير البنية التحتية وتدهور مناخ الاستثمار، وقد أدى ذلك إلى تعميق فجوة التمويل وتراجع قدرة السودان على الوفاء بالتزاماتها. في ظل هذا الواقع، تبرز هنا الحاجة إلى تسوية سياسية شاملة باعتبارها مدخلًا أساسيًا لإعادة بناء الثقة والمؤسسات واستئناف مسار الإصلاح وتخفيف أعباء الدين الخارجي ضمن مبادرات تخفيف الديون الدولية.

مصر، ارتفعت نسبة الدين الخارجي من نحو 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى ما يقارب 42 في المائة في عام 2023، نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة منها تراجع الإيرادات من العملات الاجنبية (الدولار الامريكي) من السياحة. وكذلك تراجع تحويلات العاملين بالخارج من 28 مليار عام 2022 إلى 19 مليار عام 2023[3] إلى جانب ارتفاع العجز في الحساب الجاري. كما ساهمت تقلبات سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة العالمية في زيادة كلفة الاقتراض وخدمة الدين. حيث انعكس هذا الواقع في تزايد الضغوط على الاحتياطات النقدية وارتفاع أعباء السداد وتراجع التصنيف الائتماني، مما يبرز الحاجة إلى تبني إصلاحات مالية وهيكلية تعزز الإيرادات المستدامة وتدعم الإنتاج والتصدير وتقلّص الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

المغرب، ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 42.9 في المائة في عام 2019 إلى نحو 48 في المائة عام 2023، نتيجة عدة عوامل منها زيادة الإنفاق الجاري لمواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وقد ساهم ذلك في ارتفاع الدين العام الداخلي إلى نحو 8 في المائة عام ليصل إلى حوالي 77.4 مليار دولار أمريكي عام 2023[4] مقارنة بنحو 71.4 مليار دولار أمريكي عام 2022. كما أدّى ذلك الارتفاع إلى زيادة الضغط على المالية العامة، وهذا يستدعي ضرورة تعزيز فعالية الإنفاق وتحفيز الاستثمار الإنتاجي لتحقيق التوازن المالي على المدى المتوسط.

[3] World Bank, World Development Indicators.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024.

شكل (1) : نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية المقترضة (%)

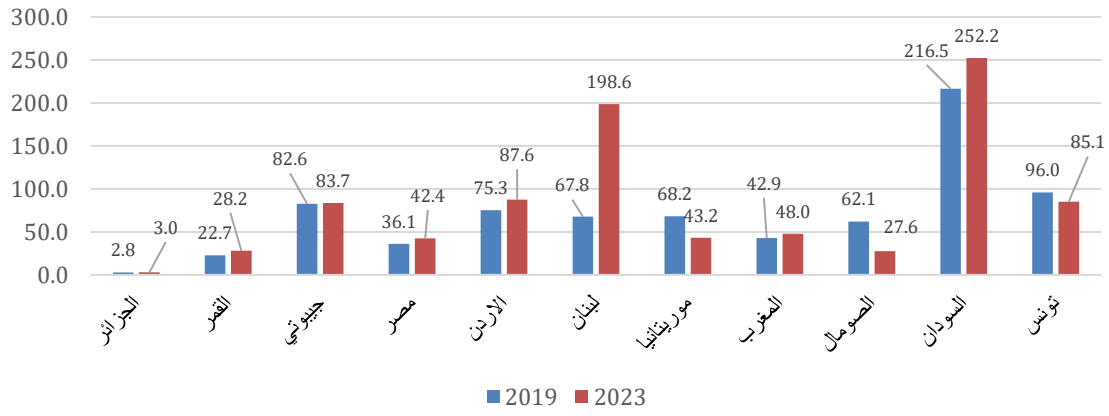

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2024)، وتمويل التنمية الدولية.

2.1 خدمة الدين العام إلى الإنفاق الجاري

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات المالية الأساسية التي تُستخدم لتقييم عبء الدين على المالية العامة للدولة. حيث يقيس هذا المؤشر حجم ما تنفقه الدولة على سداد أقساط وفوائد الدين مقارنة بإجمالي الإنفاق الجاري، ويشمل على الرواتب والدعم والتكاليف التشغيلية دون احتساب الإنفاق الاستثماري. تبرز أهمية هذا المؤشر على مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية دون التأثير سلبا على جودة الخدمات العامة أو استقرار المالية العامة. يشير ارتفاع النسبة، إلى أن الجزء المخصص من الميزانية الذي يوجه لسداد الديون، مما يقلص الحيز المالي المتاح لتقديم الخدمات أو تنفيذ إصلاحات هيكلية.

يعتبر هذا المؤشر أداة إنذار مبكر للمخاطر المرتبطة بالدين العام خاصة عندما يخصص جزء كبير من الإنفاق الجاري لخدمة الدين بدل من تمويل الاستثمارات التنموية. لذلك تعتمد العديد من وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات المالية الدولية على هذا المؤشر عند تقييم الجدارة الائتمانية للدول. إضافة إلى ذلك، لا يوجد معيار عالمي موحّد لنسبة خدمة الدين إلى الإنفاق الجاري، حيث تختلف النسبة المقبولة حسب السياق الاقتصادي لكل دولة على حدة. وفقا لما تعتمده ممارسات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي:

- نسبة أقل من 10 في المائة تُعد النسبة مستدامة وتعكس قدرة جيدة على إدارة الدين.
- نسبة بين 10 و20 في المائة قد تتطلب مراقبة، حيث تشير إلى ضغط مالي متوسط.
- نسبة تتجاوز 20 في المائة تعتبر مرتفعة وتشير إلى ضغط كبير على الإنفاق الجاري مما يؤثر سلبا على الخدمات الأساسية والاستثمار في التنمية، مما يعني أن جزءًا كبيرًا من الموارد الجارية يُستخدم لسداد الديون، ما يضغط على القطاعات الحيوية.

تشير الاحصاءات إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الانفاق الجاري في الدول العربية المقترضة، ففي لبنان ارتفعت النسبة الى أكثر من 100 في المائة من الانفاق الجاري منذ عام 2019، بسبب الازمة المالية التي واجها لبنان منذ عام 2019. أما في مصر فقد ارتفع خدمة الدين الى نحو 47.1 في المائة من الانفاق الجاري عام 2023، وهي تفوق القيمة المعيارية، كما واجهت مصر ضغوط كبيرة على الانفاق الجاري. أما في الاردن، فقد قفزت نسبة خدمة الدين بنحو 17.0 نقطة مئوية عام 2018 لتصل إلى نحو 33.1 في المائة عام 2023. جدول رقم (2).

جدول رقم (2) : خدمة الدين إلى الانفاق الجاري (%)

الدول العربية المقترضة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	17.0	22.9	20.5	21.6	24.4	33.1
تونس	22.6	31.9	24.4	29.9	20.9	26.3
الجزائر	0.6	0.6	0.7	0.8	0.4	0.4
جيبوتي	22.8	25.4	26.3	26.0	27.0	32.9
السودان	3.3	3.0	1.9	1.8	0.9	4.8
عُمان	1.5	1.2	1.0	1.0	1.0	1.7
القُمر	4.0	6.4	6.6	5.9	6.2	7.2
لبنان	27.5	33.8	136.3	395.2	268.5	252.9
مصر	17.9	17.7	20.7	22.4	26.9	47.1
المغرب	11.9	11.6	16.4	15.9	9.9	5.8
موريتانيا	39.9	38.9	29.8	14.2	20.6	20.2
اليمن	0.3	2.2	3.1	3.9	2.9	4.5

المصدر: معد الدراسة استنادا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024.

اتجهت عدد من الدول العربية إلى تبني حزمة من الإجراءات الموجهة نحو القطاعات الأساسية، بهدف مواجهة التحديات الناجمة عن الارتفاع المستمر في نسبة خدمة الدين العام إلى الإنفاق الجاري والحد من الضغوط المالية وتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة، وهي على النحو التالي:

مصر: في عام 2022، شهدت ارتفاع ملحوظ في خدمة الدين، حيث تجاوز حدود 29 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية العامة، وذلك نتيجة التوسع في الاقتراض الخارجي بعد قرار تعويم الجنيه في عام 2016. وقد أسهم هذا الوضع إلى تصاعد معدلات التضخم وتراجع الإنفاق على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة لصالح سداد الفوائد. في مواجهة هذه التحديات، أقدمت الحكومة على إصدار سندات محلية ودولية بهدف توزيع آجال الاستحقاق وتخفيف الضغط المالي على المدى القصير. كما اتخذت خطوات لتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل، وذلك بالتزامن مع خفض تدريجي للدعم على الطاقة وبعض السلع الغذائية. علاوة على ذلك، نفذت مصر حزم إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تمثلت في برامج رئيسية نفذت خلال أعوام 2016، و2020، و2022.

الأردن: بلغ الدين العام الداخلي والخارجي أكثر من 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لضبط الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات. لقد جاءت هذه الإجراءات في ظل ضغوط داخلية ناجمة عن تقليص الدعم وضعف النمو الاقتصادي أثر عكسي على الإيرادات العامة

للدولة، وشكلت خدمة الدين نسبة كبيرة من الموازنة العامة الجارية، مما قيد قدرة الحكومة على التوسع في الإنفاق الاجتماعي. وعليه نفّذت الحكومة إصلاحات ضريبية لزيادة الإيرادات المحلية، كتقليص الدعم جزئيا، وأعادت جدولة جزء من ديونها بالتعاون مع الدول المانحة. ساهمت هذه الاجراءات إلى تحسن ن نسبي في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن عبء خدمة الدين لا يزال يشكل تحديا رئيسا خصوصًا فيما يتعلق بتخصيص الموارد لقطاعي الصحة والتعليم.

تونس: منذ عام 2018، تجاوزت خدمة الدين 20 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في ظل ضغوط متزايدة على قطاعي الصحة والتعليم وتراجع في مؤشرات التنمية البشرية لتونس. وقد تبنت الحكومة إجراءات تقشفية محدودة شملت تقليص دعم الطاقة للمحاولة من الحد من العجز المالي، وأنعكس ذلك سلبا على جودة الخدمات الأساسية لا سيما في المناطق الريفية، حيث تضرر قطاعا التعليم والصحة بشكل خاص.

لبنان: أدت الازمة المالية إلى انهيار سعر صرف العملة الوطنية وتدهور حاد في الخدمات العامة. قبل الأزمة، كانت خدمة الدين تستهلك نحو نصف الإيرادات العامة، إلى أن أعلن لبنان لاحقا تعثره عن سداد ديونه السيادية للمرة الأولى في تاريخه. في ظل غياب مصادر تمويل خارجية اضطرت الحكومة إلى إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق العام بما في ذلك تقليص المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم. فقد انخفض تمويل القطاع الصحي بنسبة تفوق 40 في المائة وتراجعت جودة التعليم الرسمي بشكل ملحوظ، كذلك تراجعت الاستثمارات في البنية التحتية العامة بشكل كبير.

3.1 نصيب الفرد من الدين وخدمة الدين في الدول العربية

يُعتبر نصيب الفرد من الدين العام من المؤشرات المالية المهمة التي تستخدم لقياس مدى عبء المديونية على المواطنين. ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الدين العام على عدد السكان، حيث يشير ارتفاعه على زيادة الأعباء المالية المحتملة التي قد يتحملها الأفراد مستقبلاً سواء من خلال رفع الضرائب أو تقليص الإنفاق العام خاصة في مجالات الخدمات الاجتماعية.

في السياق ذاته، يشير نصيب الفرد من خدمة الدين إلى مقدار ما يخصص سنويا من الإنفاق العام لكل مواطن لسداد فوائد وأقساط الدين. ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر مصدر قلق من منظور العدالة بين الافراد، حيث تتحمل الافراد تبعات الديون الحالية خاصة في حال عدم توجيه تلك الديون إلى مشاريع تنموية تساهم في تحسين الإنتاجية والنمو. كما أن تفاقم الدين العام ونصيب الفرد قد يؤدي إلى زيادة مستويات اللامساواة، مما يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين والرأي العام في فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة فضلاً عن إمكانية تسببه في ضغوط إضافية على العملة الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنين.

لقد تجاوز نصيب الفرد من الدين العام في لبنان إلى أكثر من 10 ألف دولار للفرد في عام 2023 وهو مؤشر اقتصادي خطير، حيث يعكس الرقم مقدار الدين العام المقسم نظريا على كل فرد في المجتمع، كما أن حجم الدين لم يستخدم في الاصل في مشاريع تنموية أو استثمارية تدر دخل. في حين ارتفع في الاردن وتونس إلى نحو 3875 و 3483 دولار أمريكي في عام 2023 على التوالي. كما سجل نصيب الفرد من الدين

في المغرب ومصر حوالي 1898 و 1598 دولار أمريكي عام 2023 على التوالي. أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من خدمة الدين والذي يشير إلى نصيب المواطن من الأموال التي تدفع سنويا للفوائد وسداد أصل الدين، فقد بلغ في لبنان حوالي 1249 دولار أمريكي. في حين ارتفع في الاردن وتونس من 273 و 246 دولار أمريكي عام 2022 إلى نحو 375.1 و 319.2 دولار أمريكي عام 2023 على التوالي. وفي مصر بلغ نصيب الفرد من خدمة الدين حوالي 276 دولار أمريكي عام 2023، جدول (3).

جدول رقم (3) : نصيب الفرد من الدين العام في بعض الدول العربية (دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	3,174	3,520	3,777	3,648	3,875
تونـس	3,456	3,591	3,657	3,474	3,483
الجزائـر	126	117	164	156	157
جيبوتي	2,615	2,933	3,203	3,129	3,345
السـودان	1,189	1,323	979	949	470
القُمـر	342	378	428	433	448
لبنـان	12,780	12,162	11,961	12,219	12,383
مصـر	1,162	1,317	1,431	1,574	1,598
المغـرب	1,553	1,846	1,824	1,798	1,898
موريتانيا	1,227	1,378	1,127	1,049	934
اليمـن	238	235	244	231	223

المصدر: معد الدراسة استنادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع والملحق (8/2).

4.1 الأثر الاقتصادية المتوقعة لارتفاع خدمة الدين على القطاعات التنموية في الدول العربية

يعتبر الارتفاع المستمر في خدمة الدين العام من أحد السمات البارزة لبعض الاقتصادات العربية خلال العقد الأخير، وذلك مدفوعة بزيادة مستويات الاقتراض الهادفة إلى تمويل العجز المالي والنفقات الجارية. وقد أدى هذا إلى تغير أنماط تخصيص الموارد العامة، مما انعكس مباشرة على قدرة الدول العربية على الاستثمار في القطاعات التنموية الاساسية. لقد أصبحت خدمة الدين تستحوذ على نسبة متزايدة من الموازنات العامة، وقد أدى ذلك في تحديد الدول حول إمكانيتها في توسيع نطاق الخدمات الأساسية وتحسين جودتها، كما قيدت أيضا تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية الاصلاحية ذات الأولوية بالنسبة للدول.

لقد أدى الضغط الناجم عن خدمة الدين إلى انكماش الإنفاق الاجتماعي في بعض الدول العربية، حيث تم تقليص الاعتمادات المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وكذلك تأجيل برامج تحسين الخدمات وتجميد التعيينات الجديدة في القطاع الصحي والتعليمي، مما ساهم بدرجة كبيرة في تراجع المؤشرات المرتبطة بجودة الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية. كما أدت القيود المالية إلى تباطؤ تطوير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك شبكات الطرق ومحطات الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي، وبالتالي أعاق ذلك توسيع الدول في فرص الاستثمار الخاص وأضعف تنافسية الاقتصادات المحلية.

في القطاع الزراعي، يعتبر ذلك ركيزة أساسية للأمن الغذائي الزراعي في العديد من الدول العربية، حيث تكشف أثر خدمة الدين بصورة من خلال انخفاض حجم الدعم والانفاق على القطاع الزراعي، وكذلك

في تقليص برامج الإرشاد والتعاونيات وتراجع الاستثمارات في مشاريع الري والمكننة والتخزين، مما أدى إلى تدهور الإنتاجية الزراعية واتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك الغذائي. هذا التراجع لم يقتصر على الإنتاج المحلي فحسب، بل أيضا في ارتفاع كلفة الغذاء على الأسر، وزيادة اعتماد الدول على الواردات الغذائية، والذي بدوره جعل الأمن الغذائي العربي أكثر ضعفا أمام الصدمات وتقلبات الأسعار.

في ذات السياق، يظهر أثر خدمة الدين في ضعف قدرة الحكومات على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تحويلات الدعم النقدي والمساعدات الغذائية والبرامج الموجهة للأسر ذات الدخل المحدود. حيث تضطر الدول في ظل ارتفاع خدمة الدين إلى تقليص نطاق هذه البرامج أو إعادة توجيهها، مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر وارتفاع اللامساواة بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، خاصة الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية والمدخلات المستوردة.

لقد ساهمت الضغوط الناتجة عن عبء الدين إلى إضعاف الاستثمار العام في البحوث والابتكار والتنمية التقنية الحديثة، وهذا بدوره قلل من قدرة الدول العربية على تبنيها تقنيات أكثر كفاءة في القطاعات الإنتاجية، وتنفيذ إصلاحات مؤسسية واسعة النطاق. إضافة إلى ذلك، تراجع بيئة وريادة الأعمال وزيادة كلفة ممارسة النشاط الاقتصادي، مما ساهم بدرجة كبيرة في تراجع بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي.

أما على المستوى الاقتصاد الكلي، فإن ارتفاع خدمة الدين ساهم في تراجع الاقتصادات العربية أمام الصدمات الخارجية، حيث تصبح الموازنات العامة أقل قدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ، مثل الكوارث المناخية أو صدمات أسعار الغذاء والطاقة أو الأزمات الصحية العالمية. فالهامش المحدود للتدخل المالي يمنع الدول من اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للتخفيف من آثار الأزمات، مما يؤدي إلى تفاقم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير وزيادة فجوات التنمية على المدى الطويل.

إن مجموع هذه الآثار يكشف أن ارتفاع خدمة الدين لا يقتصر على كونه تحدي مالي، بل يتحول إلى **تحد تنموي شامل على مستوى الدول،** وهذا بدوره يؤدي إلى تقويض جهود الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي يحد ذلك من قدراتها على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية وتعزيز القطاعات الإنتاجية التي تشكل أساس النمو الاقتصادي المستدام.

5.1 قنوات انتقال عبء خدمة الدين إلى تركيبة الواردات والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي ودور مؤسسات التمويل الإنمائية

أظهرت التجربة في الدول العربية أن عبء خدمة الدين العام خاصة الدين العام الخارجي لا يقتصر تأثيره فقط على مؤشرات الاستقرار المالي الكلي، بل يمتد ليؤثر في تركيبة الواردات والأمن الغذائي الزراعي ومسار النمو الاقتصادي. وبناء على ذلك، نستعرض في هذا الجزء الإطار المفاهيمي لربط الحلقات المتداخلة ومجالات تدخل مؤسسات التمويل الإنمائي، وفي مقدمتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بما يساعد على وضع تصور خيارات عملية لتخفيف أثر أعباء خدمة الدين على الأمن الغذائي والنمو في الدول العربية المقترِضة.

1. القناة الأولى: من عبء خدمة الدين إلى الحيز المالي والحيز الخارجي

ينطلق الإطار المفاهيمي من أن ارتفاع خدمة الدين والذي يشمل على الفوائد والاقساط يضغط في مستويين رئيسين:

I. الحيز المالي (Fiscal Space)

ارتفاع خدمة الدين إلى الإنفاق الجاري أو إلى الإيرادات الحكومية يعني اقتطاع جزء متزايد من الموازنة لتسديد الديون، حيث إن هذا الاقتطاع يزاحم مخصَصات الإنفاق التنموي والاجتماعي،

وخاصة الإنفاق على الزراعة والبنية التحتية الغذائية، والإنفاق على الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية. وبالتالي يؤدي ذلك إلى ما يُعرَف بتأثير الإزاحة السلبية (Crowding-Out) للإنفاق على القطاعات الإنتاجية والاجتماعية.

II. الحيز الخارجي (External Space)

- في الدول ذات الديون الخارجية المرتفعة، تسدد خدمة الدين بالعملات الأجنبية، وهذا بدوره يخلق ضغط على الاحتياطيات الدولية وميزان المدفوعات.
- عند ضيق الحيز الخارجي، تضطر الدول إلى ضغط الواردات (Import Compression)
- إعادة ترتيب أولويات الواردات بين الغذاء والطاقة والسلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة.

2. القناة الثانية: من الحيز المالي والخارجي إلى تركيبة الواردات

تنعكس القيود المالية والخارجية مباشرة على تركيبة الواردات، عبر مسارين رئيسين وبما بشمل:

1. ضغط فاتورة الواردات الغذائية والزراعية:

- في حالة ارتفاع خدمة الدين ونقص العملات الأجنبية، تميل الحكومات إلى تقليص بعض مخصصات دعم الغذاء أو دعم مدخلات الإنتاج الزراعي. وتأجيل أو تخفيض استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والبذور المحسنة والمعدات.
- قد تستمر واردات السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز، ولكن على حساب تنوع السلة الغذائية، أو استيراد سلع ذات قيمة غذائية أعلى وكلفة أكبر.

2. إعادة هيكلة الواردات نحو الضروريات على حساب الاستثمار: يعاد توجيه ما تبقى من الحيز الخارجي إلى:

- الغذاء والطاقة والدواء.
- على حساب الواردات الرأسمالية مثل الآلات والمعدات والبنية تحتية إنتاجية.
- يضعف التحول في تركيب الواردات على قدرة الاقتصاد على زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية، وبالتالي يبقي الاعتماد على استيراد الغذاء مرتفعًا على المدى المتوسط.

3. القناة الثالثة: تركيبة الواردات إلى الأمن الغذائي

وفق أبعاد الأمن الغذائي الأربعة التوفر والوصول والاستفادة والاستقرار، يمكن تلخيص أثر عبء الدين عبر النقاط التالية:

1. توفر الغذاء

- ضغط الواردات الغذائية أو مدخلات الإنتاج الزراعي يؤدي إلى نقص في الكميات المتاحة محليا، وتراجع الإنتاج الزراعي المحلي في الأجل المتوسط.
- ارتفاع كلفة الواردات بسبب تدهور سعر الصرف أو ارتفاع المخاطر السيادية يزيد من كلفة الغذاء المستورَد.

2. الوصول إلى الغذاء

- تقلص الإنفاق الاجتماعي، ورفع الدعم، وزيادة الضرائب غير المباشرة تحت ضغط خدمة الدين يؤثر مباشرة على القدرة الشرائية للأسر، خصوصًا ذوي الدخل المحدود.
- ارتفاع أسعار الغذاء المستورد والمحلي يزيد من الفقر الغذائي ومن معدلات نقص التغذية.

3. الاستفادة من الغذاء

الضغط على الإنفاق الصحي وشبكات المياه والصرف الصحي المرتبط بضغط المديونية وبالتالي ينعكس ذلك على جودة الرعاية الصحية، وسلامة الغذاء وانتشار الأمراض المرتبطة بسوء التغذية.

4. الاستقرار

الاقتصادات ذات الدين المرتفع والحيز المالي الضيق تكون أقل قدرة على امتصاص الصدمات العالمية في أسعار الغذاء والطاقة، وتوفير مخزونات كافية واستراتيجيات استباقية للأمن الغذائي. إضافة إلى تقلب أعلى في مستويات الأسعار ومعدلات نقص التغذية خلال الأزمات.

4. القناة الرابعة: الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والمتضمنة على حلقات التغذية

يولد ضعف الأمن الغذائي سلبيا في تراجع النمو الاقتصادي، ومن ثم قدرة الدول على خفض عبء الدين:

- انخفاض الإنتاجية نتيجة سوء التغذية ونقص الاستثمار في رأس المال البشري.
- اتساع الفقر وعدم المساواة مما يحد من الطلب الكلي والاستقرار الاجتماعي.
- الضغط الاجتماعي لزيادة الإنفاق الجاري والمتمثلة بأجور والدعم وبما يشمل:
  1. تقليص المساحة المتاحة للاستثمار العام.
  2. دفع مزيد من الاقتراض، وبالتالي استمرار حلقة الدين النمو المنخفض.

في المقابل، يمكن تحقيق نقطة إيجابية إذا تم العمل على توجيه الاقتراض نحو مشاريع تعزز الإنتاج الغذائي والبنية التحتية الزراعية. وتحسن كفاءة الإنفاق العام وإدارة الدين إضافة إلى توسيع الحيز المالي عبر إصلاحات ضريبية وتحسين كفاءة الموازنة.

5. دور مؤسسات التمويل الإنمائية في كسر الحلقة السلبية

في هذا الإطار، تظهر أدوار حاسمة لمؤسسات التمويل الإنمائي، وخاصة الصندوق العربي، على مستويين مترابطين:

1. تخفيف عبء خدمة الدين وتعزيز الحيز المالي:

- تقديم قروض ميسرة طويلة الأجل بفوائد منخفضة وفترات سماح مناسبة، بما يساهم في تقليل الاعتماد على التمويل التجاري مرتفع الكلفة وخفض متوسط كلفة خدمة الدين.
- إعادة هيكلة أو إعادة تمويل (Refinancing) بعض الالتزامات، أو دعم الدول في التفاوض حول ترتيبات تخفيف عبء الدين مع شركاء آخرين.

- دعم إصلاحات إدارة الدين العام، بما في ذلك تحسين هيكل آجال الاستحقاق. وكذلك رفع شفافية الدين، وبناء استراتيجيات متوسطة الأجل لإدارته.

2. توجيه التمويل إلى القطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي وتركيبة الواردات:

- دعم مشاريع رفع الإنتاج الزراعي وتحسين إنتاجية المياه والأراضي، مما يقلل الاعتماد التدريجي على واردات الحبوب والمنتجات الغذائية الأساسية.
- تمويل البنية التحتية لسلاسل القيمة الغذائية والتي تتضمن التخزين والنقل والتجهيز، والتبريد بما يشمل خفض الهدر الغذائي وتعزيز القيمة المضافة.
- دعم برامج التمويل المبتكر ويشمل على مبادلة جزء من الدين بالاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي أو الزراعة المستدامة، وأدوات تمويل خضراء واجتماعية تستهدف الزراعة المستدامة والأمن الغذائي.
- تقديم مساعدات فنية تساعد الدول على تصميم سياسات متكاملة لإدارة الدين والأمن الغذائي، وتحسين استهداف دعم الغذاء والحماية الاجتماعية وتطوير أنظمة معلومات مبكرة عن مخاطر الأمن الغذائي.

2. الامن الغذائي الزراعي وانعكاساته على الدول العربية

في ظل التغيرات سواء الاقتصادية والسياسية المتسارعة، واجهت العديد من الدول العربية تحديات متزايدة في تحقيق الأمن الغذائي. ويأتي في مقدمة هذه التحديات تنامي عبء الدين العام الذي يمثل أحد أبرز الضغوط على الموازنات الحكومية. وعلى الرغم من أن الاقتراض يمكن أن يشكل أداة تمويلية فعالة لتغطية الاحتياجات التنموية، بما في ذلك دعم الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي، الا أن التوسع غير المنضبط في الدين خاصة في ظل شروط تمويل قاسية أو تقلبات اقتصادية قد يؤدي إلى تقليص الإنفاق على القطاعات الاجتماعية الحيوية ومنها الغذاء.

كما تبرز هذه الإشكالية بشكل خاص في الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية وقد يقيد قدرتها على المناورة في مواجهة الصدمات الخارجية. في المقابل، تجد بعض الدول ذات الاحتياطيات الغذائية المحدودة والحيز المالي الضيق نفسها في مواجهة مزدوجة لخدمة الدين من جهة وتوفير الغذاء من جهة أخرى. وبالتالي يضعف من قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

يتجاوز فهم العلاقة بين الدين العام والأمن الغذائي ليشمل البُعد المالي وتأثيراته على ذوي الدخل المحدود، وهم الذين يتأثرون مباشرة بأي تقليص في دعم الغذاء أو ارتفاع أسعاره. وبالتالي، فإن الدين العام يمكن أن يكون أداة لتعزيز الأمن الغذائي إذا ما استُخدم في تمويل مشاريع إنتاجية وموجهة بشكل فعّال، لكنه قد يشكل في الوقت نفسه أحد أهم العوائق البنيوية للدول خاصة عند ادارته بطريقة تفضي إلى تقليص الاستثمارات الحيوية. وبالتالي فإن الدين العام في الدول العربية قد يكون أداة لتحقيق الأمن الغذائي، أو قد يشكّل أحد أبرز معوقاته.

وفقا للمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996، يعرف الأمن الغذائي بأنه "الوضع الذي يكون فيه جميع الأفراد في جميع الأوقات وقادرين على الحصول المادي والاقتصادي على غذاء كافي وآمن ومغذ يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية". لقد اعتمدت الامم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) هذا التعريف كأساس لمفاهيم السياسات الغذائية في مختلف الدول، حيث يقوم الأمن الغذائي على أربعة أبعاد مترابطة: وبما يشمل:

1. توفر الغذاء (Availability) ، يعكس هذا البعد جانب العرض من الأمن الغذائي ويتمثل في كميات الغذاء المتاحة من خلال الإنتاج المحلي، والمخزونات، وصافي الواردات التجارية.

2. الوصول إلى الغذاء(Access) ، يعتمد الوصول إلى الغذاء على القدرة الشرائية، ومستوى الدخل، واستقرار الأسواق، والأسعار. لهذا، فيعتبر الفقر والتفاوت الاقتصادي بين الدول وتقلبات الأسعار عوامل حاسمة في تحديد قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء.

3. الاستفادة من الغذاء(Utilization) ، وهو مدى قدرة الجسم على الاستفادة البيولوجية من العناصر الغذائية المتوفرة في الطعام، حيث يتوقف ذلك على عوامل مثل جودة الرعاية الصحية وممارسات التغذية ونظافة إعداد الطعام وتنوع النظام الغذائي، إضافة إلى التوزيع العادل للغذاء داخل الأسرة.

4. الاستقرار (Stability)، يشير إلى استمرار توفر الغذاء والوصول إليه والاستفادة منه بمرور الوقت، وقدرة الدول على الصمود التحديات والازمات الداخلية والخارجية والتي أحد الشروط الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

- **مؤشر سوء التغذية في الدول العربية في ظل عبء الدين العام**

تعكس بيانات معدل انتشار سوء التغذية خلال الفترة (2020–2024) في عدد من الدول العربية تباين في الأداء الغذائي، حيث يشير الاتجاه العام إلى تزايد في مستويات سوء التغذية في بعض الدول، مقابل ذلك يقابله تحسن نسبي في دول أخرى ويعكس تفاوت القدرة الدول على الصمود أمام الضغوط الاقتصادية والمالية خاصة في سياق تصاعد أعباء خدمة الدين العام.

جدول (4) : مؤشر معدل انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية) (متوسط ثلاث سنوات)

الدول	2022-2020	2023-2021	2024-2022
مصر	7.9	8.8	9.4
الاردن	15.4	15.1	14.3
لبنان	10.4	9.8	8.7
موريتانيا	7.8	8.6	8.7
المغرب	6.5	6.9	7.0
تونس	3.1	3.2	3.0
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	13.7	13.7	12.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة بيانات الامن الغذائي.

مصر، ارتفع المعدل من 7.9 في المائة عن متوسط الفترة (2020–2022) إلى نحو 9.4 في المائة لمتوسط الفترة في (2022–2024)، مما يدل على تراجع في مؤشرات الأمن الغذائي على الرغم من استمرار برامج الحماية الاجتماعية، وهو ما يمكن ربطه بتزايد الضغوط على الموازنة العامة وخفض الإنفاق الموجه للغذاء والإنتاج الزراعي بسبب عبء الدين المتصاعد.

الأردن، يعتبر المعدل مرتفعًا نسبيا بمتوسط تجاوز نحو 15 في المائة عن متوسط الفترة (2020-2022) وتحسن طفيف إلى نحو 14.3 في المائة عن متوسط الفترة (2022-2024)، وهو يعكس استمرار التحديات التمويلية وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة في ظل التزامات المالية الكبيرة لتغطية خدمة الدين.

لبنان، سجل تحسنا ملموسا من 10.4 في المائة لنفس الفترة إلى نحو 8.7 في المائة لمتوسط الفترة (2022-2024) بالرغم من أزمتها الاقتصادية. إلا أن استدامة هذا التحسن تبقى مرهونة بتحقيق استقرار مالي وهيكلي طويل الأمد.

موريتانيا و**المغرب**، أظهرت اتجاه عكسي إذ ارتفع معدل سوء التغذية قليلًا خلال الفترتين (2021-2023) و (2022-2024) على الرغم من التوسع في برامج الأمن الغذائي، مما يشير إلى محدودية الحيز المالي المتاح لتمويل الغذاء في ظل ارتفاع الالتزامات الخارجية.

تونس، حافظت على مستويات منخفضة لمعدلات سوء التغذية، بمتوسط 3.1 في المائة تقريبا، وقد انعكس ذلك على فعالية السياسات الاجتماعية في تونس، لكنها قد تواجه تراجع إذا لم يراعى التوازن بين الاستقرار المالي وتمويل الغذاء.

وبالتالي، فإن تزايد معدلات سوء التغذية في بعض الدول العربية يتقاطع بشكل واضح مع ضيق الحيز المالي الناتج عن أعباء خدمة الدين. مما يشير إلى أن الدين العام لا يؤثر فقط على مؤشرات الاقتصاد الكلي فحسب، بل ينعكس أيضًا على قدرة الدول على تمويل احتياجاتها الغذائية الأساسية خاصة للفئات ذوي الدخل المحدود. **وعليه، فإن الربط بين سياسات إدارة الدين واستراتيجيات الأمن الغذائي يمثل أولوية عاجلة لصنّاع القرار في المنطقة العربية.**

3. قيمة واردات المنتجات الزراعية والحبوب في الدول العربية المقترضة

تعتمد الدول العربية المقترضة على استيراد الحبوب بشكل كبير لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية من الاسواق العالمية. وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية مما أدى ذلك في توسيع العجز في الميزان التجاري ورفع الحاجة إلى الاقتراض الخارجي. في المقابل، يستهلك خدمة الدين العام من فوائد والاقساط حيز متزايد من الميزانيات الحكومية ما يحد من قدرة هذه الدول على تمويل سياسات دعم الغذاء أو الاستثمار في تعزيز الإنتاج المحلي. وقد يتسبب هذا الوضع في تكريس حلقة مفرغة وارتفاع الاستيراد الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الاقتراض، وبالتالي ارتفاع خدمة الدين مما يضعف قدرة الدول على تقليص الاعتماد على الاسواق الخارجية.

في حين تزداد حدة التحديات خاصة في أوقات الأزمات العالمية، حيث تتقلب أسعار الحبوب وتضطرب سلاسل الإمداد وهو ما يعرض الدول ذات الدين المرتفع لمخاطر غذائية واجتماعية كبيرة. كما يشكّل ارتفاع اعتماد الدول العربية المقترضة على استيراد الحبوب تحديًا استراتيجيًا للأمن الغذائي، خاصة في ظل

تصاعد أعباء الدين العام، مما يزيد من الضغوط المالية ويحد من قدرة هذه الدول على تمويل السياسات الزراعية والغذائية المستدامة.

في عام 2023، شكلت واردات المنتجات الزراعية نحو 20.1 في المائة من إجمالي واردات الدول العربية المقترِضة من الأسواق العالمية، فيما مثلت واردات الحبوب وحدها حوالي 29.6 في المائة من هذه الواردات الزراعية، أي ما يعادل قرابة الثلث. أما على مستوى الدول العربية كافة، فقد بلغت حصة المنتجات الزراعية نحو 19.4 في المائة من إجمالي الواردات منها 33.3 في المائة للحبوب، حيث تعكس هذه الأرقام الاعتماد الكبيرً على استيراد الحبوب كمصدر رئيسي للغذاء خاصة في الدول ذات الأوضاع المالية الضعيفة. وهذا يسلّط الضوء على ضعف الإنتاج المحلي واستمرار اتساع فجوة الأمن الغذائي، كما يؤكد هذا الواقع ضرورة إلى تعزيز الاستثمار في الزراعة، وكذلك تطوير سلاسل الإمداد المحلي وتبني سياسات فعالة للحد من الاعتماد على الواردات الخارجية خصوصًا في ظل ما تشهده الأسواق العالمية من تقلبات وارتفاع في الأسعار.

شكل (2) : حصة واردات الدول العربية المقترضة من المنتجات الزراعية وحصة الحبوب منها*

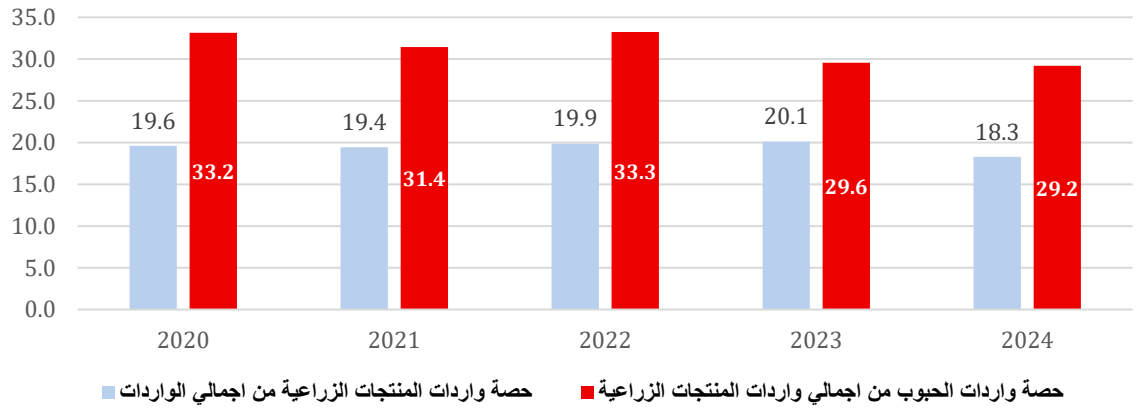

المصدر : International Trade Centre (ITC), Trademap

* تتضمن كل من القمر، وجيبوتي، ومصر والاردن، والسودان، وموريتانيا، والمغرب، وتونس واليمن

تراجعت واردات الدول العربية المقترضة من الحبوب من الأسواق العالمية إلى نحو 13.7 مليار دولار ما يعادل 6 في المائة من اجمالي واردات هذه الدول في عام 2023، مقارنة بنحو 16.6 مليار دولار وما يعادل 6.6 في المائة من اجمالي واردات الدول في عام 2022. يشير هذا الانخفاض إلى تحسن نسبي في ميزان تجارة الحبوب، وقد يُعزى ذلك إلى عدة عوامل مثل انخفاض أسعار الحبوب عالميًا عام 2023 مقارنة بعام 2022، وكذلك انخفاض الطلب نتيجة للظروف الاقتصادية.

على الرغم من هذا التراجع، لا تزال فاتورة الاستيراد من المواد الأساسية مرتفعة، مما يعكس استمرار الفجوة الغذائية واعتماد الدول العربية الكبير على استيراد الحبوب لتلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي.

جدول (5) : واردات الدول العربية المقترضة من المنتجات الزراعية والحبوب

حسب التصنيف المنسق للتجارة (HS)

رمز التصنيف السلعي المنسق HS	أسم المنتج	واردات الدول العربية من الاسواق العالمية (مليار دولار أمريكي)				صادرات الدول العربية للأسواق العالمية (مليار دولار أمريكي)				الفجوة بين احتياجات الدول وصادراتها (مليار دولار أمريكي)			
		2020	2021	2022	2023	2020	2021	2022	2023	2020	2021	2022	2023
المنتجات الزراعية		34.1	43.0	51.1	47.2	15.5	19.4	22.1	23.8	19-	-18.6	-23.6	-28.9
10	**الحبوب، ومنها :**	11.3	13.5	17.0	14.0	0.03	0.35	0.36	0.29	-11.3	-13.2	-16.6	-13.7
1001'	القمح والميسلين	6.8	7.6	10.0	7.6	0.00	0.04	0.02	0.01	-6.8	-7.6	-10.0	-7.6
1002'	دقيق الجاودار (Rye)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
1003'	الشعير	0.57	0.58	1.02	1.13	0.002	0.00	0.00	0.001	-0.6	-0.6	-1.0	-1.1
1004'	الشوفان	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.000	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
1005'	الذرة أو حبوب الذرة	3.1	4.2	4.6	3.9	0.01	0.04	0.03	0.01	-3.1	-4.2	-4.6	-3.9
1006'	الأرز	0.8	1.0	1.2	1.3	0.00	0.26	0.27	0.26	-0.8	-0.7	-0.9	-1.0
1007'	حبوب الذرة الرفيعة	0.05	0.06	0.09	0.04	0.01	0.00	0.02	0.00	0.0	-0.1	-0.1	0.0

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2025) "Trade Map".

4. الدور التمويلي للصناديق العربية في دعم مشاريع الأمن الغذائي وتخفيف عبء خدمة الدين

يعتبر التمويل أداة حيوية لتعزيز الأمن الغذائي، إلا أن فاعليته تتوقف على حسن توجيهه واستدامته المالية. حيث أن الإفراط في الاقتراض دون تخطيط استراتيجي قد يؤدي إلى تفاقم أعباء الدين العام. من هنا، تبرز أهمية الموازنة بين استغلال التمويلات المتاحة وتعزيز الانضباط المالي، وذلك من خلال تبنّي إصلاحات شاملة وبرامج طويلة الأجل. وقد لعبت المؤسسات التمويلية العربية دورًا بارزًا في هذا السياق، من خلال تمويل مشاريع تنموية تُعزز الأمن الغذائي، وتقديم قروض ميسّرة ومنح، وأحيانًا إعادة جدولة ديون قائمة، مما ساهم في تخفيف أعباء خدمة الدين على الدول المستفيدة. وفيما يلي أبرز هذه المؤسسات وأدوارها:

1. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD)

يعتبر الصندوق من أبرز مؤسسات التمويل العربية التي لعبت دورا محوريا في دعم الأمن الغذائي في المنطقة. وقد ركزت تدخلاته على تمويل مشاريع ري واستصلاح الأراضي وتطوير البنية التحتية الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي في عدد من الدول العربية، بما في ذلك الاردن وتونس ومصر، والسودان، واليمن والمغرب. كذلك ساهم الصندوق بشكل فاعل في دعم مشاريع تنموية في قطاع المياه والصرف الصحي، والذي يعتبر قطاع حيوي يرتبط بشكل مباشر بالأمن الغذائي، خاصة في الدول العربية التي تعاني من شح الموارد المائية وتحديات مناخية متفاقمة. في إطار مساعيه لمساعدة الدول العربية على تخفيف أعباء خدمة الدين العام، يقدم الصندوق قروض ميسرة وبشروط تمويلية مرنة، تشمل أسعار فائدة منخفضة وفترات سماح وسداد طويلة الأجل[5]، مما يمنح الدول المقترضة فسحة

[5] https://www.arabfund.org/introduction

مالية لتنفيذ مشاريعها التنموية دون ضغوط مالية كبيرة. كما تساهم هذه الآلية في الحد من الاعتماد على القروض التجارية المكلفة، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي[6].

2. البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)

يعتبر البنك أحد أبرز الفاعلين في دعم الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، حيث تبنى أسلوب تنموي متكامل يُراعي الخصوصيات الاقتصادية والمالية للدول الإسلامية. لقد أطلق البنك برنامج الأمن الغذائي المستدام كمبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الصمود في وجه أزمات الغذاء، وذلك من خلال دعم مشاريع البنية التحتية الزراعية وتحسين سلاسل التوريد وتوسيع الرقعة المزروعة خاصة في الدول ذات ضعف في قطاع الغذائي مثل السودان وموريتانيا ومصر. يمتاز البنك بتقديمه تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والإجارة. وتعتبر هذه أدوات توفَر بشروط تفضيلية ودون فوائد ربوية. مما يجعلها مناسبة للدول التي تسعى إلى حلول تمويلية تتماشى مع ضوابط التمويل الإسلامي. فيما يتعلق بخدمة الدين وتخفيف أعبائه، يقدم البنك تمويلات طويلة الأجل وبشروط ميسّرة، كما شارك البنك في إعادة جدولة عدد من التمويلات التي تتعلق بالقطاعات التنموية في فترات الأزمات الاقتصادية. كما ساهم في تقديم دعم مالي طارئ للدول المتأثرة بارتفاع أسعار الغذاء أو نقص الإمدادات. إضافة إلى ذلك عمل على بناء شراكات إقليمية ودولية لتمويل الأمن الغذائي ضمن مقاربات جماعية أكثر فعالية[7].

3. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

لعب دور محوري في دعم جهود التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية. من خلال تمويل مشاريع ري واستصلاح الأراضي وتحسين الإنتاج الزراعي، وذلك في دول مثل الأردن، وتونس، والمغرب واليمن. وقد ركزت هذه المشاريع على رفع كفاءة استخدام المياه وتحسين من جودة الأراضي وتطوير البنية التحتية الزراعية، مما ساهم في رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي في المناطق المستهدفة في تلك الدول. فيما يتعلق بتخفيف أعباء خدمة الدين يتّبع الصندوق الكويتي منهج مرن يعتمد على تقديم قروض ميسّرة للغاية وبفوائد منخفضة وفترات سداد طويلة الأجل. وقد ساعد الدول المستفيدة على تنفيذ مشاريع تنموية دون أن تتحمّل أعباء مالية كبيرة. كما يُشارك الصندوق في مبادرات دولية وعربية لتخفيف عبء الديون عن الدول منخفضة الدخل، وقد أدى ذلك في دعم جهود إعادة الجدولة أو الإعفاء الجزئي للديون في بعض الحالات. بالإضافة إلى ذلك، قدّم الصندوق منح مباشرة ومساعدات طارئة للدول التي تواجه أزمات اقتصادية أو مالية حادة. وقد انعكس استجابته السريعة للتحديات الطارئة في الدول إلى دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها[8].

---

[6] Arab Fund for Economic and Social Development, Operations Department (2023), Contributions of the Arab Fund for Economic and Social Development in satisfying Arab development needs and achieving the SDGs, Contributions-of-the-Arab-Fund-for-Economic-and-Social-Development-in-satisfying-Arab-development-needs-and-achieving-SDGs.pdf

[7] ISDB, https://www.isdb.org/news/islamic-development-bank-and-intl-fund-for-agricultural-development-vow-closer-cooperation

[8] Kuwait Fund, https://www.kuwait-fund.org/en/web/kfund/home

4. برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

يعتبر برنامج (أجفند) من أبرز المبادرات التنموية الإقليمية التي ركزت على دعم الأمن الغذائي من القاعدة المجتمعية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الصغيرة ومشاريع المرأة الريفية والمبادرات المجتمعية المحلية في عدد من الدول العربية. يتميز البرنامج بمنهجيته القائمة على التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة وليس مجرد تقديم مساعدات مباشرة، مما عزز هذه الدول ضد الفقر الغذائي. كما ساهمت "أجفند" في توسيع فرص الوصول إلى التمويل الصغير وتقديم دعم فني ومالي للمشاريع الزراعية الصغيرة، خاصة تلك التي تقودها النساء في المناطق الريفية، ما انعكس إيجابًا على تحسين الأمن الغذائي الأسري والمحلي ورفع دخل الأسر محدودة الموارد. كما دعمت تدخلاته برامج الزراعة المنزلية وإنتاج الغذاء على نطاق صغير والتحول إلى زراعات مستدامة وقليلة التكلفة. كذلك ساعد البرنامج بشكل غير مباشر في تقليل الضغط على الموازنات الحكومية من خلال تخفيف العبء عن برامج الدعم الغذائي المباشر وتقليل الاعتماد على آليات الاستيراد المكلفة، حيث ساهم الدعم إلى زيادة إنتاجها الغذائي ذاتيًا وتقليل من فجوة الأمن الغذائي. وهو مما عزز من صمود الفئات الضعيفة أمام تقلبات الأسعار أو الأزمات الاقتصادية على الأمن الغذائي عبر دعم المشاريع الصغيرة ومشاريع المرأة الريفية، حيث ساهم في تقليل الضغط على الموازنات الحكومية من خلال دعم الفئات الهشة[9].

5. صندوق أبوظبي للتنمية

لعب دور هام في تمويل المشاريع الزراعية والتنموية في عدد من الدول العربية مثل الأردن والسودان وموريتانيا واليمن من خلال تعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش في المجتمعات الريفية. كما شمل هذا التمويل مشاريع في مجالات استصلاح الأراضي الزراعية وتطوير أنظمة الري الحديثة ودعم سلاسل القيمة الزراعية وتمويل البنية التحتية الريفية، مما أدى إلى رفع إنتاجية القطاعات الزراعية وتوفير فرص عمل. يعتمد الصندوق على تقديم قروض ميسّرة بشروط مرنة وفترات سداد طويلة، وبالتالي يخفف ذلك من الأعباء المالية المترتبة على الدول المستفيدة، كذلك يمنحها فسحة مالية لتنفيذ مشاريع استراتيجية دون إثقالها بخدمة الدين المرتفعة. إضافة إلى ذلك، يقدّم في بعض الحالات منحًا مباشرة أو مساهمات غير قابلة للاسترداد خاصة إلى الدول ذات الدخل المنخفض أو تلك التي تمر بظروف اقتصادية صعبة، وبالتالي يعزز ذلك الاستدامة المالية للدول ويقلل من الاعتماد على التمويل التجاري المكلف[10].

5.الربط بين أعباء الدين مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

يمثل عبء الدين العام في بعض الدول العربية من أحد العوائق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، حيث يؤدي ارتفاع خدمة الدين إلى تقلص الحيز المالي المتاح للاستثمار في القطاعات الحيوية، خاصة قطاع الغذاء والزراعة، والذي قد ينعكس سلبًا على التقدم نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية المتداخلة. فيما يلي نستعرض تحليل الأثر من خلال الاهداف التالية:

[9] AGFUND, https://www.agfund.org/ar/mediaCenter/news/view/335

[10] صندوق أبوظبي للتنمية، https://www.adfd.ae/en/what-we-do/development-instruments

الهدف 1 – القضاء على الفقر

يؤدي تراجع الإنتاج المحلي الغذائي في العديد من الدول إلى زيادة الضغوط على أسعار المواد الغذائية، خاصة في الدول التي تعتمد على الإنتاج المحلي لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، مما ينعكس سلبي على الفئات محدودة الدخل ويزيد من مستويات الفقر الغذائي والاقتصادي. غير أن هذا الأثر لا يمكن تعميمه على جميع البلدان، وتشير بيانات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رغم تواضع الإنتاج الزراعي المحلي، إن معدلات تضخم في أسعار السلع الغذائية منخفضة نسبيا بفضل اعتمادها الكبير على الواردات واستقرار سلاسل الإمداد وسياسات الدعم الحكومي التي تحد من تمرير ارتفاع الأسعار إلى المستهلكين. كما يختلف أثر تراجع الإنتاج الزراعي المحلي على الأسعار والفقر باختلاف درجة الانكشاف الغذائي والسياسات الاقتصادية المتبعة في كل دولة، فيما يلي أبرز تلك الاثار:

- الفقر الغذائي: انخفاض إنتاج الغذاء محليًا وارتفاع أسعاره يؤدي إلى مزيد من الإنفاق على الغذاء من قبل الأسر الفقيرة.
- ضعف الحماية الاجتماعية: الدين المرتفع يدفع الحكومات إلى تقليص برامج الدعم والتحويلات الاجتماعية.
- تتسع الفجوة الريفية والحضرية في العديد من الدول العربية، وذلك نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الهيكلية، من أبرزها ضعف التمويل الزراعي وسوء توزيع الموارد المحصولية والعجز المائي وضعف خدمات الإرشاد الزراعي وهيمنة الأنشطة غير الرسمية، إضافة إلى سوء إدارة الموارد الإنتاجية. مما تؤدي كل تلك العوامل إلى إضعاف الإنتاجية الريفية وتزايد معدلات الفقر في المجتمعات الزراعية، وهذا بدوره يجعل التنمية الريفية من أحد التحديات الرئيسة أمام تحقيق النمو الشامل والعدالة الاجتماعية.

الهدف 2 – القضاء التام على الجوع

يؤدي تقلص الإنفاق العام الموجه لدعم الغذاء والإنتاج الزراعي إلى تفاقم معدلات نقص التغذية وازدياد الاعتماد على الواردات، وكذلك تراجع الأمن الغذائي الوطني، فيما يلي أهم الاثار:

- الأثر المالي: يؤدي ارتفاع خدمة الدين إلى تقليص الإنفاق العام على برامج دعم الغذاء والتغذية، مما يزيد من معدلات نقص التغذية وبالتالي تأثيره المباشر والسلبي على الأمن الغذائي للفئات ذو الدخل المحدود.
- الأثر الإنتاجي: يؤدي تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي والبنى التحتية إلى انخفاض الإنتاج المحلي، وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية.
- الدين والامن الغذائي: الدول ذات الحيز المالي المحدود تكون أقل قدرة على توفير شبكات أمان غذائي خلال فترات الأزمات.

الهدف 12 – ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يعوق ضعف التمويل العام القدرة على تبني ممارسات زراعية مستدامة أو استثمارات طويلة الأجل في سلاسل القيمة الغذائية. فيما يلي أهم الاثار:

- قيود الاستثمار في الاستدامة: ارتفاع خدمة الدين يعيق تخصيص الموارد لممارسات إنتاج زراعي مستدام مثل استخدام المياه بكفاءة أو إدخال تقنيات منخفضة الكربون.
- غياب سلاسل القيمة المضافة المتكاملة في القطاع الزراعي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في عدد من الدول العربية. حيث يعد ضعف التمويل الذي لا يقتصر أثره على مرحلة الإنتاج فقط، بل يمتد ليشمل جميع مكونات سلاسل القيمة والتخزين والنقل والتصنيع إلى التسويق والتوزيع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهدر الغذائي وتراجع الكفاءة الإنتاجية والتنافسية. وبالتالي فإن تعزيز تكامل سلاسل القيمة المضافة الزراعية يمثل مدخل أساسي لتحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

الهدف 17 – الشراكات من أجل تحقيق الأهداف

يفتح المجال لتطوير آليات تمويل مبتكرة مثل مبادلة الدين مقابل الاستثمار الزراعي أو الغذائي ضمن شراكات إقليمية وعالمية من أجل تخفيف أعباء الدين وتعزيز الأمن الغذائي. فيما يلي أهم الاثار:

- فرص التمويل المبتكر: نتائج الدراسة تفتح المجال أمام مقاربات جديدة، مثل: آليات "الدين مقابل الغذاء" أو "الدين مقابل الزراعة المستدامة."
- تفعيل أطر الدعم الفني من المؤسسات العربية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل الأمن الغذائي في الدول.

كما لا يمكن فصل إدارة الدين العام عن أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المرتبطة بالقطاعات الاجتماعية والتنموية والأمن الغذائي. وعليه، فإن اعتماد نُهج شاملة تربط بين استراتيجيات إدارة الدين وأولويات التنمية المستدامة لم يعد خيار بل يعتبر ضرورة عاجلة. إضافة إلى إشراك المؤسسات التمويلية العربية والدولية في دعم هذا التوازن بين الاستقرار المالي والسيادة الغذائية عاملًا جوهريًا لتحقيق أجندة 2030.

6.التحليل القياسي: تقدير أثر خدمة الدين وبعض المؤشرات على الانفاق الحكومي الزراعي

1.6 الدراسات السابقة والادبيات

نستعرض في هذا الجانب بعض الأدبيات والدراسات المعنية في قياس أثر عبء الدين العام والرصيد الاولي لمالية الحكومة وسعر الصرف ومعدل نمو السكان على الإنفاق الزراعي وأداء القطاع الزراعي عبر الدول من مختلف الأقاليم. تنطلق هذه الأدبيات من قنوات نظرية معروفة، مثل ضيق الحيز المالي وعبء الدين وما يترتب عليها من ارتفاع كلفة التمويل وتكلفة المدخلات وسلاسل الإمداد. تتنوّع الدراسات بين سلاسل زمنية مقطعية ومنهجيات الانحدار الذاتي لقياس الاثر على الإنفاق الزراعي والقيمة المضافة والإنتاجية، والاستثمار في البنية التحتية والبحث والتطوير. فيما يلي نعرض مختارات من هذه الدراسات عبر مناطق متعددة.

- في تقرير صادر عن الإسكوا[11] بعنوان "آفاق الدين والمالية العامة في المنطقة العربية 2025/2024"، يوضح التقرير صورة مالية متشددة، فقد أشار إلى أن الدين العام في المنطقة بلغ مستوى 1.55تريليون دولار في 2023، حيث تجاوز نسبة الدين إلى الناتج 90 في المائة في بعض الدول، مما يرفع بذلك كلفة خدمة الدين وتقييد الاستثمار في الخدمات الأساسية والتعليم والصحة والبنية التحتية، كما بين التقرير أن خدمة الدين الخارجي في الدول العربية متوسطة الدخل بلغت أكثر من 15 في المائة من الإيرادات العامة عام 2023، في حين وصلت إلى نحو 40 مليار دولار عام 2024، حيث يعمّق ذلك أثر الإزاحة على الإنفاق التنموي بما في ذلك مخصصات القطاعات الإنتاجية كالزراعة وغيرها من القطاعات الاخرى . أما بالنسبة لتعبئة الموارد، تبقى الإيرادات الضريبية منخفضة، حيث بلغت نحو 7.3 في المائة من الناتج، كما أشار التقرير أن كفاءة الانفاق العام متدنية فقد بلغت نحو 0.66 مقابل 0.74 للمتوسط العالمي، مما أدى إلى تضييق الحيز المالي. كذلك أشار التقرير إلى أن مواءمة الكفاءة مع المعايير العالمية يمكن أن يُحرز أكثر من 100 مليار دولار سنويا لإعادة توجيهها للقطاعات ذات الأولوية . وفي ذات السياق أظهر التقرير إلى تحول تركيبة الدين نحو أدوات السوق في البلدان متوسطة الدخل جرى نحو 46 في المائة من إجمالي الدين الحكومي عام 2023 عبر السوق مقابل 12 في المائة عام 2010، وهذا يزيد التعرض لتقلبات العوائد، بينما تدفع هذه الدول تكاليف اقتراض أعلى بنحو 4 نقاط مئوية من اقتصادات الدول المتقدمة. وأشار التقرير إلى ضرورة العمل على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحسين هيكلة الدين وإدارته، وتعبئة التمويل المبتكر مثل السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة، وكذلك مبادلات الدين لأهداف المناخ والتنمية، وبلغ رصيد هذه السندات عالميًا حوالي 1.7تريليون دولار مقابل نحو 3 مليارات في المنطقة العربية إلى جانب إصلاحات للنظام المالي الدولي الهادفة إلى خفض كلفة الاقتراض وتعزيز الاستدامة المالية.

- في تقرير صادر عن الاتحاد الافريقي[12] حول *AU Guidance Note on Tracking and Measuring the Levels and Quality of Government Expenditures for Agriculture*، وذلك في إطار متابعة التزامات القادة في افريقيا بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من الإنفاق الحكومي السنوي للزراعة، مع تحسين كفاءة وجودة هذا الإنفاق. تهدف الوثيقة إلى تزويد الدول الأعضاء بإطار إجرائي موحّد لتعريف ما يُحتسب ضمن "الإنفاق الزراعي"، وكيفية قياسه وتتبع تطوّره، بما يسمح بالمقارنة بين الدول ومع مرور الزمن، ويدعم إعداد تقارير نتائج CAADP ومتابعة تنفيذ أهداف مالابو. ركزت الوثيقة على جانبين متكاملين :مستوى الإنفاق (كم يُنفق على الزراعة؟) وجودة الإنفاق (كيف يُنفق؟ وعلى أي وظائف فرعية؟). وتؤكد أن الوصول إلى نسبة 10 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي ليس هدفا شكليا، بل مؤشر على أولوية الزراعة في السياسات العامة، مع ضرورة النظر أيضًا إلى حدة الفقر الريفي، ونسبة الزراعة في الناتج المحلي، وحجم السكان الريفيين، وغيرها من الخصائص الهيكلية عند تقدير "المستوى الملائم" للإنفاق الزراعي في كل دولة. كما تشدد على أهمية البيانات المفصّلة حسب الوظائف الفرعية لتقييم مدى توجيه الموارد نحو أنشطة ذات أثر أكبر على الإنتاج والنمو وتقليل لفقر. كما أبرزت الوثيقة مجموعة من الإشكالات التي تعيق التقدير الدقيق لنصيب الزراعة من الموازنة، منها: اختلاف تعريف "القطاع الزراعي" بين الدول هل يشمل الريف، والطرق الريفية، والأمن الغذائي،

[11] ESCWA (2024), Debt and Fiscal Outlook Report for the Arab Region

[12] African Union Commission. (2015). Guidance Note on Tracking and Measuring the Levels and Quality of Government Expenditures for Agriculture. Addis Ababa: AUC/CAADP.

والموارد الطبيعية، وتباين في نظم المحاسبة الحكومية (COFOG) ، وعلى الرغم من أن الوثيقة لا تناقش بالتفصيل مسألة الدين العام، فإنها توضح أن حصة الزراعة تُقاس كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي الذي يشمل بنود مثل الأجور، السلع والخدمات، الدعم، والمهم هنا الفوائد وخدمة الدين، أي أن أي توسّع في خدمة الدين يضغط تلقائي على الحيّز المتاح لبنود أخرى مثل الزراعة .لذلك يمكن الاستفادة من هذا الدليل كمرجع منهجي يُظهر كيف يمكن رصد أثر ارتفاع أعباء خدمة الدين على حصة الزراعة من الموازنة، من خلال تتبع تطور نسبة الإنفاق الزراعي من إجمالي الإنفاق الحكومي عبر الزمن في الدول الإفريقية.

- في دراسة لأدوينل أولاجيد مارتينز وأخرون[13] حول "تأثير الاقتراض الخارجي على الإنفاق الحكومي على الزراعة في نيجيريا"، بحثت الدراسة في أثر الاقتراض الخارجي على الإنفاق الحكومي الزراعي في نيجيريا خلال الفترة 1991–2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحديد العلاقة في المديين القصير والطويل. وتأتي أهمية الدراسة من الطبيعة الحساسة للقطاع الزراعي في نيجيريا، حيث تعاني البلاد من ضعف الإنتاجية الزراعية، وتدهور البنية التحتية، وغياب الأمن الريفي، في وقت يتزايد فيه اعتماد الحكومة على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز. أظهرت نتائج المدى الطويل أن الاقتراض الخارجي له تأثير سلبي ومعنوي الإنفاق الحكومي على الزراعة، فقد أشارت التقديرات أن زيادة الاقتراض الخارجي بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى خفض الإنفاق الزراعي بنسبة 0.43 في المائة. وفقا للدراسة فان خدمة الدين الخارجي تستنزف جزءًا كبيرًا من الموارد العامة، ما يؤدي إلى تقليص مخصصات القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها الزراعة. أما على المدى القصير، فوجدت الدراسة أن القيم المتأخرة للإنفاق الزراعي (lagged values) في الفترات الثلاث السابقة تؤثر إيجابيًا ومعنويًا على الإنفاق الزراعي الحالي، بنسب تتراوح بين 0.2 و 0.3. ويعني ذلك أن الإنفاق الزراعي يتمتع بدرجة من الاستمرارية، حيث تميل الحكومة إلى الحفاظ على مستويات الإنفاق السابقة في هذا القطاع. كما تبين أن القيم المتأخرة للاقتراض الخارجي تؤثر أيضًا بشكل دال إحصائيًا على الإنفاق الزراعي، مما يشير إلى أن تأثير الدين الخارجي لا يظهر فورًا، بل يمتد تدريجيًا عبر الزمن. كما توصلت الدراسة أن الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي له أثر سلبي طويلة الأجل على الإنفاق الزراعي، بينما يظل تأثيره في المدى القصير مرتبطا بسياسات المالية العامة للحكومة. وتوصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر التمويل الخارجي وتوجيهها نحو القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والتعدين، وذلك للحد من تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في قدرة الحكومة على خدمة الدين، وبما يضمن استدامة الإنفاق الزراعي ودعم الإنتاج الغذائي.

[13] ADEWINLE Olajide Martins and others (2023), Effect of External Borrowing on Government Expenditure on Agriculture in Nigeria, Department of Management and Accounting, Lead City University, Ibadan, Nigeria

2.6 المنهجية المعتمدة

اعتمدت الورقة البحثية على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المعمم (FGLS) عبر السلاسل الزمنية المقطعية لمعالجة بعض المشاكل الشائعة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (cross-sectional time-series data) مثل:

1. التباين غير المتجانس (Heteroskedasticity)
2. الارتباطات المفقودة (Autocorrelation)
3. التعددية عبر المجموعات (Cross-sectional dependence)

تم تقدير أثر خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ورصيد المالي الاولي كنسبة من الناتج المحلي الزراعي وسعر الصرف الاسمي ومعدل نمو السكان ونصيب الفرد من الناتج على الانفاق الحكومي على القطاع، وشملت السلاسل الزمنية سبع دول عربية وهي الاردن، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس واليمن خلال الفترة الزمنية 2005–2023. فيما يلي المتغيرات التي تم ادراجها في النموذج:

جدول (6) : وصف المتغيرات المدرجة في النموذج ومصادر البيانات

المتغيرات	وصف المتغير	المصدر
agr_exp (المتغير التابع)	الإنفاق الحكومي على الزراعة كنسبة من اجمالي الانفاق الحكومي (المتغيرات التابع).	FAO
debtserv_gdp	خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متغير تفسيري)	World Bank
primary	الرصيد الاولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متغير تفسيري)	IMF
GDPPC	الدالة اللوغاريتمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	World Bank
PopGrowth	معدل نمو السكان	World Bank
XR	سعر الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار	IMF

- **صيغة النماذج الثلاثة**

تقيس النماذج من 1 إلى 3 مدى تأثير خدمة الدين والرصيد الاولي وسعر الصرف ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان على الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي:

$$Agr_exp_{i,t} = \alpha_1 DEB_SERV_gdp_{IT} + \alpha_2 primary_{it} + \alpha_3 GDPPc_{it} + xr_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$Agr_exp_{i,t} = \alpha_1 DEB_SERV_gdp_{IT} + \alpha_2 primary_{it} + \alpha_3 popgrowth_{it} + xr_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

$$Agr_exp_{i,t} = \alpha_1 DEB_SERV_gdp_{IT} + \alpha_2 primary_{it} + xr_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

3.6 التقدير والتحليل الإحصائي والاقتصادي للنتائج

6. تحليل تقديرات كثافة النواة "غير المعلمي" (Kernel Density Estimates)

يستخدم تحليل تقدير الكثافة النواة (Kernel Density Estimates) في التحليل الاقتصادي، خاصة في البيانات المقطعية Panel Data، وذلك لأهميته في الكشف عن طبيعة توزيع البيانات عبر الزمن. في حالة متغير نسبة الانفاق الزراعي من اجمالي الانفاق الحكومي، تم استعراض التوزيع الحقيقي لنسبة الانفاق بدلًا من الاكتفاء بالمتوسطات. فيما يتعلق بالدول العربية المشار اليها في النموذج، فقد تبين من تحليل القيم، تركزها في مستويات منخفضة خاصة في الدول مرتفعة المديونية مثل الأردن ولبنان واليمن، مقابل نسب أعلى نسبيًا في دول مثل تونس والمغرب وموريتانيا. وبالتالي يعكس هذا التباين في السياسات المالية وأثر ضغوط خدمة الدين على تقليص الموارد المخصصة للقطاع الزراعي. إضافة إلى ذلك يشكل هذا الأسلوب الوصفي مدخلا في غاية الاهمية، حيث يدعم النتائج القياسية ويوضح حدود الحيز المالي المتاح لدعم الأمن الغذائي للدول المعنية. فيما يلي نستعرض توزيع نسبة الإنفاق الزراعي من إجمالي الإنفاق الحكومي (AGR_EXP) لمجموعة من الدول العربية المقترضة الأردن، واليمن، ومصر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، ولبنان.

شكل (3) : تحليل الكثافة والنواه للدول العربية المقترضة لمؤشر نسبة الانفاق على قطاع الزراعة من اجمالي الانفاق الحكومي للفترة 2005-2023

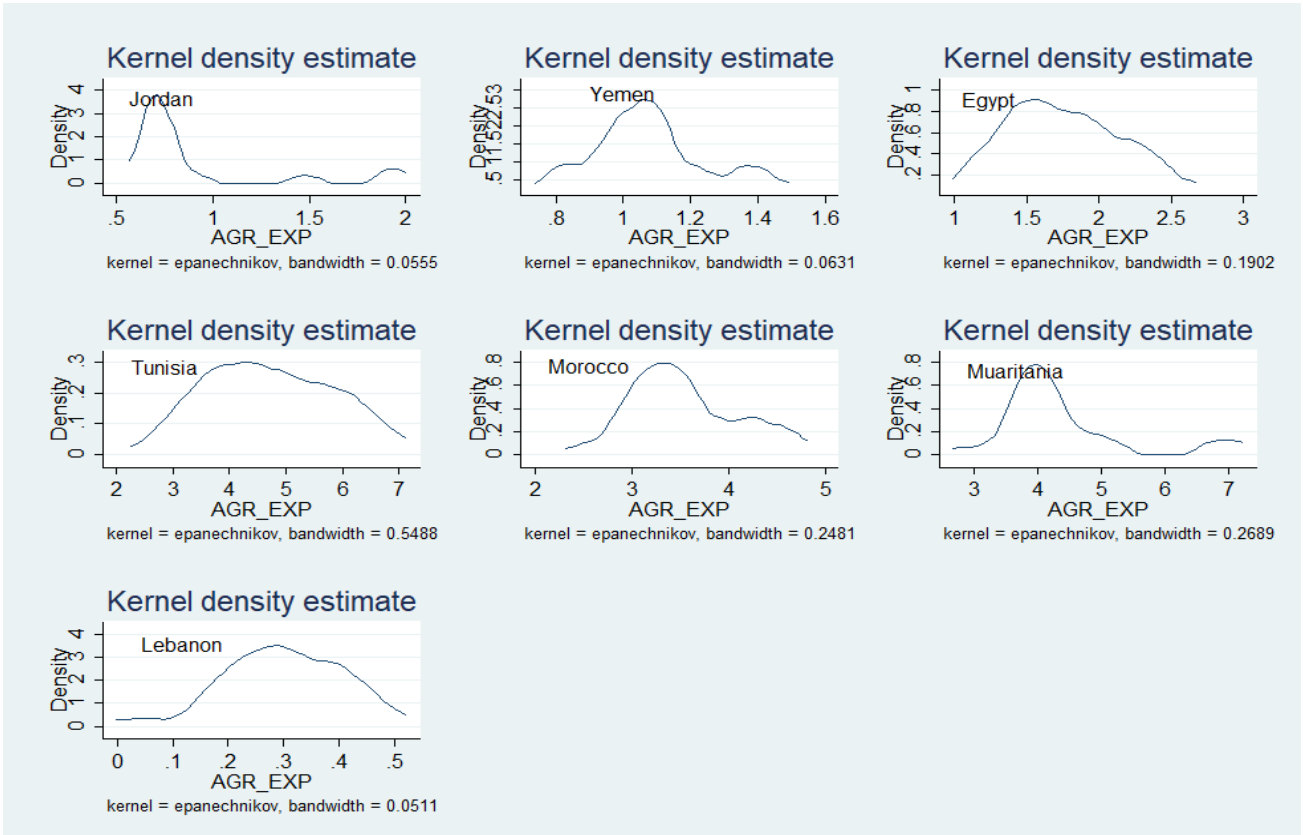

1. الأردن ولبنان واليمن:

تعتبر النسب منخفضة جدا وهي أقل من 1 في المائة في المتوسط في كل من الأردن ولبنان، وأقل من 1.5 في المائة في اليمن، مما يشير إلى تراجع نسبي للقطاع الزراعي في الموازنات العامة. حيث تعتبر من أكثر الدول مديونية مقارنة بالدول الأخرى، مما يعكس أثر خدمة الدين المرتفع الذي يضغط على مخصصات الزراعة.

2. مصر:

يقع التوزيع بين 1.5 و 2.5 في المائة، ويشير إلى أن حصة قطاع الزراعة من الإنفاق العام متواضعة نسبيا، رغم حجم القطاع الزراعي الكبير في الاقتصاد المصري. مما يعكس أن أولويات أخرى مثل الدعم والخدمات الاجتماعية والتي تأخذ الحصة الأكبر في ظل ضغط خدمة الدين.

3. تونس والمغرب:

تعتبر النسبة أعلى نسبيا من الدول المشار اليها سابقا، حيث يقع توزيع القيم بين 3 و 5 في المائة في تونس، في حين تقع بين 2 و 5 في المائة في المغرب. وهذا، يعني اهتمام أكبر للقطاع الزراعي، بالرغم من أن الزيادة ما زالت محدودة مقارنة بالاحتياجات الفعلية، خاصة مع تزايد خدمة الدين في تونس والمغرب.

4. موريتانيا:

للقطاع الزراعي وزن أكبر نسبيا في الموازنة العامة SecurityCountries مقارنة ببقية الدول العربية المقترضة الأخرى المشار اليها في الورقة البحثية. ربما بسبب اعتماد الاقتصاد الموريتاني على النشاط الزراعي وصيد السمك بدرجة كبيرة. حيث تقع قيم التوزيع بين 3 و 7 في المائة مع وجود ذروة واضحة عند 4 في المائة، الا أن تقلب النسب المئوية تشير إلى تأثير الضغوط المالية وخدمة الدين على استقرار الإنفاق. وعليه، يمكن تلخيص ما تم التوصل اليه على النحو :

I. الدول ذات خدمة دين المرتفعة في الأردن، ولبنان واليمن تظهر إنفاق زراعي متدني يصل إلى أقل من 1 في المائة.

II. الدول ذات مستوى متوسط من المديونية في كل من مصر، تونس، المغرب تحافظ على مستويات متوسطة من الإنفاق الزراعي في حدود 2 – 5 في المائة

III. الدول ذات اقتصاد زراعي أكبر في موريتانيا، يتم تخصص نسبيًا موارد أعلى لقطاع الزراعة لنسبة تصل في حدود 7 في المائة.

- ويمكن أن يؤدي انخفاض العملة إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين الخارجي، فيقل الحيز المالي للإنفاق الزراعي.
- هذا النمط يتطابق مع حالات مصر ولبنان واليمن، حيث أدت تخفيضات العملة إلى تآكل الموازنات الزراعية.

2.تقدير النموذج الاقتصادي

هدفت النماذج الثلاثة المشار اليها أدناه إلى تفسير العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي (Agr_Exp) عبر مجموعة من المحددات في سبع دول عربية خلال الفترة المشار اليها.

جدول (7) : النماذج الثلاثة المعتمدة لتفسير ظاهرة الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي

	Model 1	Model 2	Model 3
Dependent variable	Arg_Exp	Agr_Exp	Agr_Exp
Debt_Serv_GDP	-0.1099*	-0.1190*	-0.1049*
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
Primary	0.0893**	0.1208*	0.1006*
	(0.048)	(0.005)	(0.021)
LGDPPC	0.1192	-	-
	(0.731)	-	-
POP Growth	-	-0.1833*	-
	-	(0.001)	-
Exchange Rate	-0.00011	-0.000119	-0.000106
	(0.143)	(0.135)	(0.124)
Constant	2.413	3.88*	3.298*
	(0.366)	(0.000)	(0.000)
Observations	124	124	124
Number of groups	7	7	7
Wald chi2(4)	92.39	101.86	102.07
	(0.000)	(0.000)	(0.000)

Robust standard errors in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

Model 1 : xtgls agr_exp debtserv_gdp primary gdppc xr, panels(heteroskedastic)

Model 2 : xtgls agr_exp debtserv_gdp primary popgrowth xr, panels(heteroskedastic)

Model 3: xtgls agr_exp debtserv_gdp primary xr, panels(heteroskedastic)

جدول رقم (8) : النتائج الأساسية المشتركة في النماذج الثلاثة

المتغير	العلاقة	التفسير الاقتصادي
خدمة الدين إلى الناتج المحلي (Debt_serv_GDP)	سلبية ومعنوية جدا (p=0.000)	ارتفاع عبء خدمة الدين يؤدي إلى تقليص الموارد المالية المتاحة للإنفاق على الزراعة. فكل زيادة في خدمة الدين كنسبة من الناتج تقلل حصة الزراعة في الموازنة العامة، مما يعكس أثر الضغط المالي على الإنفاق التنموي.
الرصيد الأولي لمالية الحكومة (Primary)	موجبة ومعنوية (p<0.05 إلى p<0.01)	يعكس تحسن الفائض الأولي الانضباط المالي وقدرتها على تمويل الإنفاق الإنتاجي. وهذا يعني أن الدول التي تحافظ على فائض أولي (قبل الفوائد) تظهر قدرة أكبر على دعم القطاعات التنموية مثل الزراعة.
سعر الصرف الاسمي (XR)	سلبية وغير معنوية	اتجاه العلاقة يوحي بأن تدهور العملة أي ارتفاع سعر الصرف، قد يرفع تكلفة مدخلات الزراعة المستوردة من الأسمدة، والمعدات والطاقة، لكن عدم الدلالة يشير إلى تباين الأثر بين الدول.
الثابت (Constant)	موجب ومعنوي	يشير إلى وجود مستوى أساسي من الإنفاق الزراعي حتى في غياب العوامل المالية الأخرى، ما يعكس التزاما حكوميا أو أولوية مؤسسية للقطاع الزراعي.

1. النموذج الأول (Model 1)

متغيرات النموذج : وDebt_Serv_GDP Primary و LGDPPC و Exchange Rate

- الناتج المحلي للفرد (LGDPPC) له تأثير إيجابي غير معنوي، مما يدل على أن مستوى الدخل الفردي لا يترجم بالضرورة إلى زيادة في الإنفاق الزراعي.
- خدمة الدين والفائض الأولي، يعتبران محفزات مهمة للإنفاق الزراعي.
- **التفسير :**يعكس النموذج أن القيود المالية أقوى من العوامل الهيكلية للدخل في تحديد أولويات الإنفاق.

2. النموذج الثاني (Model 2)

متغيرات النموذج : Debt_Serv_GDP و Primary وPOP Growth و Exchange Rate

- معدل نمو السكان(POP Growth) ، له إشارة سلبية ومعنوية (p=0.001) ، مما يعني أن ارتفاع عدد السكان يزيد الضغط على الإنفاق الاجتماعي مثل الصحة والتعليم والدعم الغذائي، وهذا بدوره يخفض حصة الزراعة من الميزانية.
- التفسير :النمو السكاني السريع في بعض الدول العربية يحول الموارد نحو الإنفاق الاجتماعي العاجل على حساب القطاعات الإنتاجية.

3. النموذج الثالث (Model 3)

متغيرات النموذج : Debt_Serv_GDP و Primary و Exchange Rate

- النتائج متسقة مع النماذج السابقة، حيث يظل **الدين العامل الأكثر تأثيرا سلبيا، مما** يعزز موثوقية النتائج ويشير إلى استقرار الاتجاهات في مختلف التركيبات المتغيرات.

4. الاستنتاج العام

أشارت النتائج بوجود نمط واضح يعكس القيود المالية المرتبطة بخدمة الدين العام والتي تمثل العامل الأكثر تأثيرا واستقرارا في تحديد مستوى الإنفاق الحكومي على الزراعة في الدول العربية المقترضة. وقد أظهرت النماذج أن ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي يزاحم بصورة مباشرة قدرة الحكومات على تمويل القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الزراعة، التي تعتمد بدرجة كبيرة على مخصصات الموازنة العامة في ظل محدودية التمويل الخاص. ويؤكد هذا الاتجاه أن سياسة إدارة الدين العام تعد مدخلا جوهريا لخلق حيز مالي يعزز الاستثمار الزراعي ويحسن الأمن الغذائي.

كما أظهرا النتائج أن الفائض الأولي (Primary Balance) يلعب دور في غاية الأهمية في تحسين الاستدامة المالية ويشكل دور مهم في زيادة الإنفاق الزراعي، مما يعكس قدرة الدولة على ضبط الإنفاق الجاري وتعزيز كفاءة الإيرادات، وهو ما يمنح الحكومات مساحة مالية إضافية لتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية. ومن ثم، فإن تحسين الرصيد الأولي يمكن أن يُعد استراتيجية فعّالة لتعزيز الإنفاق الزراعي من دون زيادة مستويات الدين.

في حين أن أظهرت المتغيرات الديموغرافية والنقدية مثل معدل نمو السكان وسعر الصرف تأثير جزئي وغير ثابت بين النماذج، لكنها تكشف عن ضغوط مهمة تواجهها بعض الدول العربية. حيث أن النمو السكاني السريع يدفع الحكومات إلى إعادة توجيه الإنفاق نحو الخدمات الاجتماعية العاجلة مثل الصحة والتعليم والدعم الغذائي، وهو ما يقلّص المساحة المتاحة للإنفاق الزراعي. كما أن تقلبات سعر الصرف تؤثر في تكلفة المدخلات الزراعية المستوردة، وتزيد الضغوط المالية على بنود الموازنة، خاصة في الدول ذات الاعتماد المرتفع على السلع الوسيطة والمواد الغذائية المستوردة.

من جانب أخر، يفترض أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي (LGDPPC) أن يُترجم إلى زيادة في الاستثمار الزراعي، الا أن النتائج أظهرت أن هذا المتغير غير دال من الناحية الاحصائية، مما يشير إلى أن مستوى الدخل لا يؤدي تلقائيا إلى إعطاء الزراعة أولوية في الإنفاق العام. وهذا بدوره يعكس أن قرارات الإنفاق الزراعي في الدول العربية تدار بصفة أكبر وفق اعتبارات مالية وسياسية مرتبطة بإدارة المديونية والالتزامات الاجتماعية، وليس وفق مستوى الدخل أو النمو الاقتصادي.

بشكل عام، أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة الدين العام وتحسين الرصيد الأولي التي تعتبر الركيزتان الأساسيتان في خلق بيئة إنفاق زراعي مستقرة وقادرة على دعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. كما تبرز النتائج الحاجة إلى سياسات متكاملة تجمع بين ضبط الدين، وتعزيز

الايرادات، وتطوير سياسات زراعية أكثر استهداف ومرونة، بما يمكّن الدول العربية المقترضة من تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة في ظل الضغوط المالية القائمة. فيما يلي ملخص بما تم الإشارة اليه:

1. العامل المالي خدمة الدين يعتبر المحدد الأهم والأكثر استقرارا عبر النماذج الثلاثة.
2. تحسن الرصيد الأولي يعتبر وسيلة فعالة لتعزيز الإنفاق الزراعي المستدام.
3. العوامل الديموغرافية والنقدية والمتمثلة في نمو السكان وسعر الصرف تؤثر جزئيا فقط، لكنها تعكس ضعف بيئة التمويل الزراعي.
4. غياب الدلالة للناتج الفردي يشير إلى أن الزراعة ليست أولوية تلقائية حتى في الدول ذات الدخل الأعلى، بل تعتمد على القرارات المالية والسياسية

7. التوصيات ومجالات الدعم

تؤكد الورقة أن الربط بين سياسات الدين العام والسياسات الغذائية أصبح ضرورة استراتيجية هامة من أجل ضمان أن تؤثر الاستدامة المالية العامة على الأمن الغذائي. وبناءا على ذلك، توصي الدراسة بما يلي من الاجراءات التي تساهم في تعزيز القطاع الزراعي، وهي على النحو التالي:

1. ربط إصلاحات الدين بالإنتاج الزراعي والغذائي

- إدماج مكونات قطاع الزراعة والامن الغذائي ضمن خطط إعادة هيكلة الدين العام.
- تبني مبادرات عملية التي تساهم بدرجة كبيرة في الحفاظ على الامن الغذائي وتشمل: الدين مقابل الغذاء أو الدين مقابل الإنتاج الزراعي، على أن يتم توجيه جزء من وفورات خدمة الدين في المالية العامة إلى مشروعات إنتاجية في الحبوب والمحاصيل الاستراتيجية التي تؤثر في الامن الغذائي.
- إصلاح السياسات المالية بما يحقق التوازن بين تحسين كفاءة الإيرادات العامة وتقليل العبء على الفئات محدودة الدخل، من خلال تصميم آلية تعويضية فعالة تربط بين الإصلاحات الضريبية مثل توسيع القاعدة الضريبية أو إعادة هيكلة الدعم وإعانات موجهة مباشرة للأسر محدودة الدخل، بما يضمن أن يكون الأثر الصافي لهذه الإصلاحات موجبًا على العدالة الاجتماعية والنمو الشامل

2. تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي

- إعداد استراتيجيات مبادرات وطنية تعتمد على إحلال الواردات من الحبوب والزيوت والسكر، والتركيز على المحاصيل الاستراتيجية والتي تشمل القمح، الشعير، الذرة.
- العمل على تبني استراتيجيات وطنية لتطوير الصناعات الغذائية التحويلية من أجل تعزيز القيمة المضافة للمنتجات الاساسية وتقليل فاتورة الاستيراد من السلع الغذائية من الاسواق العالمية.

3. **تحفيز الاستثمار الزراعي والتنمية الزراعية الريفية**

- تخصيص موارد مستقرة من الموازنات العامة في مالية الحكومة ومن التمويل التنموي من المؤسسات العربية التمويلية لدعم:
    1. أنظمة الري الحديثة.
    2. مرافق التخزين وسلاسل التبريد.
    3. النقل والخدمات اللوجستية في المناطق الريفية.
- اعتماد آليات شراكة فعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) لزيادة الاستثمارات الزراعية.

4. **تحسين منظومة البيانات والمعلومات الزراعية في الدول التي تعاني من الامن الغذائي**

- إنشاء منظومة وطنية لرصد الإنتاج والأسعار والمخزون الاستراتيجي.
- بناء قدرات المؤسسات من أجل تطوير مؤشرات للأمن الغذائي تساعد صناعي القرار في الدول العربية في توجيه الدعم بكفاءة.

5. **تعزيز التعاون الإقليمي**

- العمل على إعادة هيكلة الديون من خلال برامج إقليمية مشتركة تستند إلى مسارات تنموية، وليس مالية فقط.
- تحفيز التعاون بين الدول العربية ذات الفائض الزراعي والدول المستوردة عبر آليات تجارية وتمويلية ميسرة.

المراجع

1. برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)،
AGFUND, https://www.agfund.org/ar/mediaCenter/news/view
2. البنك الاسلامي للتنمية،
ISDB, https://www.isdb.org/news/islamic-development-bank-and-intl-fund-for-agricultural-development-vow-closer-cooperation
3. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024.
4. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،
https://www.arabfund.org/introduction/?utm_source=chatgpt.com
5. الصندوق الكويتي للتنمية،
Kuwait Fund, https://www.kuwait-fund.org/en/web/kfund/home
6. صندوق أبوظبي للتنمية الموقع الرسمي.
7. عرفان الحسيني، جمال قاسم (2022)، كتيب: لماذا تقترض الدول، صندوق النقد العربي.
8. Arab Fund for Economic and Social Development, Operations Department (2023), Contributions of the Arab Fund for Economic and Social Development in satisfying Arab development needs and achieving the SDGs".
9. ADEWINLE Olajide Martins and others (2023), Effect of External Borrowing on Government Expenditure on Agriculture in Nigeria, Department of Management and Accounting, Lead City University, Ibadan, Nigeria
10. African Union Commission. (2015). Guidance Note on Tracking and Measuring the Levels and Quality of Government Expenditures for Agriculture. Addis Ababa: AUC/CAADP.
11. FAO, FAOSTAT, Sustainable Development 2024.
12. IMF (2018), GUIDANCE NOTE ON THE BANK-FUND DEBT SUSTAINABILITY FRAMEWORK FOR LOW INCOME COUNTRIES.
13. International Trade Centre (ITC), Trademap.
14. Hadri, K., Testing for stationarity in heterogeneous panel data, Econometrics Journal 3: 148–161, 2000.
15. UNCTAD, Statistical Database.
16. United Nations, Comtrade Database.
17. United Nations, Online Database, the Sustainable Development Report 2024, https://dashboards.sdgindex.org/
18. World Bank, World Development Indicators.